



## النائب العام: تعزيز حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية السبيل إلى سيادة القانون

### مواصلة عقد البرامج المتخصصة لتحقيق رؤية المملكة المستقبلية للارتقاء بحقوق الإنسان

والتنفيذي والحقوق، والتي تجلت في فعاليات هذا البرنامج. جدير بالذكر أن البرنامج التدريبي الوطني لتعزيز قدرات المعنيين بحماية حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية قد انطلق في نهاية شهر أكتوبر من العام المنصرم، واستمر لمدة ستة أشهر، بمشاركة لثيف قانوني وحقوقى من السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعضاء ومفتسي المؤسسات والآليات والأجهزة الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان، وبحضور العديد من السادة أعضاء قوات الأمن العام من مختلف الإدارات والمراكز الأمنية والإصلاحية، فضلاً عن مشاركين من مجلسي الشورى والنواب، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، ووزارة الخارجية، ووزارة التنمية الاجتماعية، وهيئة التشريع والرأي القانوني، والمجلس الأعلى للمرأة، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

للارتقاء بحقوق الإنسان، والعمل على تحقيق أهداف الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للمملكة البحرين (٢٠٢٢ - ٢٠٢٦) خاصة فيما يتعلق بتطوير أدوار آليات الحماية الوطنية والعدالة الإصلاحية، مبيناً أن المشاركين في فعاليات البرنامج قد بلغوا حوالي ٩٠٠ مشارك، وتناولت محاوره ٥٠ موضوعاً، تحدث فيها نخبة من الخبراء الوطنيين والدوليين، بنسبة تجاوزت ٨٠% من الخبراء البحرينيين، كما أشار إلى الحضور البارز للمرأة البحرينية في فعاليات البرنامج التدريبي، حيث بلغت نسبة المتحدثات من النساء ٣٠%. وفي ختام الحفل تفضل النائب العام بتكريم الجهات المنظمة للبرنامج وكافة مدراء الجلسات والمتحدثين، لما بذلوه من جهد ثمين في سبيل إتمام محاوره، معرباً عن فخره واعتزازه بما تملكه مملكة البحرين من خبرات وكفاءات متميزة في مختلف مجالات العمل القضائي



القانون حول المشاكل العملية في القضايا الجنائية، عبر مواصلة عقد وتنفيذ البرامج التدريبية القانونية المتخصصة لتحقيق رؤية المملكة المستقبلية

والأجهزة الوطنية المعنية؛ لخلق منظومة عمل متكاملة تعمل على التطبيق الأمثل لأعلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان، في ظل التعاون المتمرم مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي طالما كان شريكاً في الجهود الوطنية المبذولة، من أجل تعزيز وتنمية القدرات وإكساب الخبرات. وأشار لأهمية تعزيز حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية؛ كونه السبيل لسيادة القانون، وهو لن يتأتى سوى باستمرار النهج القائم على التثقيف والتوعية لكافة المعنيين بإنفاذ وتطبيق القانون، لمواكبة المبادئ والمعايير الوطنية والدولية الحاكمة لحقوق الإنسان على كافة المستويات، خاصة إبان استعمال السلطات القانونية المخولة لهم، على النحو الذي يضمن قيامهم بأعمالهم وفق الممارسات الدولية المعتمدة. هذا وقد استعرض محمد خالد الهزاع

شهد الدكتور علي بن فضل البوعينين النائب العام حفل ختام البرنامج التدريبي الوطني لتعزيز قدرات المعنيين بحماية حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية، الذي انعقد أمس بفندق كراون بلازا، بحضور فراس غرابية الممثل لمقيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدد من قيادات النيابة العامة والقضاة وأعضاء قوات الأمن العام، وروساء الآليات والمؤسسات والأجهزة الوطنية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد أكد النائب العام خلال كلمته في حفل الختام أن تنظيم وحدة التحقيق الخاصة بهذا البرنامج التدريبي بالتعاون مع الأكاديمية الملكية للشرطة ومعهد الدراسات القضائية والقانونية قد برهن على تكاتف وترابط المؤسسات الوطنية لتحقيق رؤية المملكة المستقبلية للارتقاء بحقوق الإنسان، وأصبح نواة تعاون مستمر وفعال بين كافة المؤسسات

## الشراكة المجتمعية والانتماء الوطني ترجمة للرؤية الملكية السامية

### فعاليات: أسهمت في تمسك المجتمع البحريني بالثوابت والقيم والعادات الأصيلة



○ فريد غازي.



○ محمد النواذي.



○ محمد المحميد.



○ سعيد محمد.



○ سماح عام.

الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، فتعزيز الهوية الوطنية أمر ضروري في بناء ثقافة الأجيال الشابة. وأشجارت إلى دور الإعلام الوطني بالشراكة مع الأجهزة الأمنية في المحافظة على أمن الوطن واستقراره، فالبحرين كانت عبر التاريخ بلد التعددية والتعايش والتسامح، وأيضا بلد الاحترام الديني والتعايش السلمي والتقارب في المجتمع بشكل خاص والبلاد بشكل عام لتحقيق كل سبل الاستقرار. وأوضحت سماح عام الضائد أن يوم الشراكة المجتمعية والانتماء الوطني، مناسبة مهمة ومبادرة نوعية تمت بقيادة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية رئيس لجنة متابعة تنفيذ الخطة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة (بحريننا) التي اليوم ثمة تعاون يتشارك فيه الجميع، فهذه المبادرة مشهودة في المجتمع، ولا يزال ثمة أفق أرحب للمزيد من العمل.

الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتأكيذا للاهتمام الدائم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين رئيس مجلس الوزراء، أن يكون يوماً لتعزيز الهوية الوطنية، يوماً ضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة وجزءاً أساسياً من التنمية الثقافية لقيم التسامح والتعايش والولاء للمواطنة وللأجيال القادمة لتحقيق الأمن والأمان في المجتمع بشكل خاص والبلاد بشكل عام لتحقيق كل سبل الاستقرار. وأوضحت سماح عام الضائد أن يوم الشراكة المجتمعية والانتماء الوطني، مناسبة مهمة ومبادرة نوعية تمت بقيادة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية رئيس لجنة متابعة تنفيذ الخطة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة (بحريننا) التي اليوم ثمة تعاون يتشارك فيه الجميع، فهذه المبادرة مشهودة في المجتمع، ولا يزال ثمة أفق أرحب للمزيد من العمل.

عشرات المبادرات الوطنية بشكل شامل، مما يعزز لدى الجميع فرصة البقاء في هذا الإطار المنتج والمستديم، لتكون متوارثة على مر الأجيال مع تعميق الإحساس بالولاء الوطني لدى أبناء البحرين حفاظاً على العهد، وتحملاً لأمانة نقل الحس الوطني إلى الأبناء. وأوضح الكاتب حسين التتآن أن يوم الشراكة المجتمعية والانتماء الوطني، والذي يصادف يوم الثامن عشر من مارس، نجد الذكرى والتذكير بالخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة (بحريننا)، والتي خطت خطوات واسعة للغاية في تنفيذ جملة من المبادرات الوطنية على كل الأصعدة، وأن الحديث عن الشراكة المجتمعية، هو الحديث عن المسؤولية الوطنية والانتماء لهذا الوطن، والقفز على كل التحديات الحاصلة، والدعوة للمسيرة التنموية، وذلك في ظل تمسك المجتمع البحريني بالثوابت والقيم والعادات الأصيلة، والتركيك على الواجبات والحقوق، وكذلك التمسك بميثاق العمل الوطني والدستور. أما حين نتحدث عن الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة (بحريننا)، فنحن نتكلم عن إطار عام لعمل كل الجهات في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل تعزيز الانتماء وقيم المواطنة، كما لا ننسى الحديث عن إنجاز

المجتمع المدني، ووعي أبناء المجتمع البحريني بالقيم الوطنية والاجتماعية والسياسية والإنسانية. وقال إن الوحدة الوطنية هي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع البحريني، والذي يتمكن من مواجهة كل الأزمات والتحديات من خلال ما يشعر به المواطن من انتماء وحس للوطن، والحفاظ على المكتسبات الوطنية المتحققة ضمن النهج الإصلاحي لجلالة الملك المعظم، وتأسيس مفاهيم المواطنة الإيجابية لتكون متوارثة على مر الأجيال مع تعميق الإحساس بالولاء الوطني لدى أبناء البحرين حفاظاً على العهد، وتحملاً لأمانة نقل الحس الوطني إلى الأبناء. وأوضح الكاتب حسين التتآن أن يوم الشراكة المجتمعية والانتماء الوطني، والذي يصادف يوم الثامن عشر من مارس، نجد الذكرى والتذكير بالخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة (بحريننا)، والتي خطت خطوات واسعة للغاية في تنفيذ جملة من المبادرات الوطنية على كل الأصعدة، وأن الحديث عن الشراكة المجتمعية، هو الحديث عن المسؤولية الوطنية والانتماء لهذا الوطن، والقفز على كل التحديات الحاصلة، والدعوة للمسيرة التنموية، وذلك في ظل تمسك المجتمع البحريني بالثوابت والقيم والعادات الأصيلة، والتركيك على الواجبات والحقوق، وكذلك التمسك بميثاق العمل الوطني والدستور. أما حين نتحدث عن الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة (بحريننا)، فنحن نتكلم عن إطار عام لعمل كل الجهات في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل تعزيز الانتماء وقيم المواطنة، كما لا ننسى الحديث عن إنجاز

أدت إلى تنامي الشراكة المجتمعية. وأضاف أن مملكة البحرين حققت بفضل جهود القيادة الرشيدة هي جهود جبارة في الشراكة المجتمعية في البحرين، وما كان لهذه النجاحات أن تحدث لولا الدعم المتواصل لجلالة الملك المعظم. من جانبه، قال الإعلامي سعيد محمد إن الحفاظ على الانتماء والهوية الوطنية وصيانة النسيج والسلم الاجتماعي تعتبر ركائز رئيسية للتنمية الشاملة وهي ذاتها تنضوي تحت التطبيق العملي للشراكة المجتمعية، مفهومها وتطبيقها ولا ينحصر ذلك على الشكل الاحتفالي بيوم الشراكة المجتمعية فأهدافه، التي تتمحور على مشاركة كل أطراف المجتمع من أجهزة حكومية ومؤسسات وأفراد في ترسيخ متطلبات الاستقرار باعتباره عمود التنمية والتطوير في أي مجتمع. فيما أشار المستشار القانوني محمد الذواذي المدير التنفيذي لمجموعة المركز الدولي الخليجي بمملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، إلى أن خطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة، أصبحت منظومة لمجموعة من القيم النبيلة تحت مظلة الهوية البحرينية، وتبرز أهميتها في اكتساب الإنسان صفة المواطنة، والاعتزاز بهذه الهوية بمختلف أوجه أبعادها التاريخية والثقافية، ولا شك أن الإنجاز المتقدم الذي حققته مبادرات وبرنامج الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة بمتابعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات شبه حكومية طيلة السنوات الماضية، إنما يعكس التزام مملكة البحرين بالمسؤولية الوطنية في إطار التعاون بين مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وذلك بالشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص ومنظمات

المجتمع، مضيفاً أن الشراكة المجتمعية تحققت بفضل رؤية لجلالة الملك المعظم، وسمو الأمير ولي العهد رئيس الوزراء، ورؤية وزير الداخلية واليوم بالبحرين بكل قطاعاتها تشهد تنمية مستدامة بتعاون الأجهزة المعنية بما فيها المجتمع المدني الذي أثبت في الفترة الأخيرة أن المشاركة الشعبية المجتمعية تضاعفت بفضل جهود القيادة الرشيدة هي جهود جبارة في الشراكة المجتمعية في البحرين، وما كان لهذه النجاحات أن تحدث لولا الدعم المتواصل لجلالة الملك المعظم. من جانبه، قال الإعلامي سعيد محمد إن الحفاظ على الانتماء والهوية الوطنية وصيانة النسيج والسلم الاجتماعي تعتبر ركائز رئيسية للتنمية الشاملة وهي ذاتها تنضوي تحت التطبيق العملي للشراكة المجتمعية، مفهومها وتطبيقها ولا ينحصر ذلك على الشكل الاحتفالي بيوم الشراكة المجتمعية فأهدافه، التي تتمحور على مشاركة كل أطراف المجتمع من أجهزة حكومية ومؤسسات وأفراد في ترسيخ متطلبات الاستقرار باعتباره عمود التنمية والتطوير في أي مجتمع. فيما أشار المستشار القانوني محمد الذواذي المدير التنفيذي لمجموعة المركز الدولي الخليجي بمملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، إلى أن خطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة، أصبحت منظومة لمجموعة من القيم النبيلة تحت مظلة الهوية البحرينية، وتبرز أهميتها في اكتساب الإنسان صفة المواطنة، والاعتزاز بهذه الهوية بمختلف أوجه أبعادها التاريخية والثقافية، ولا شك أن الإنجاز المتقدم الذي حققته مبادرات وبرنامج الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة بمتابعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات شبه حكومية طيلة السنوات الماضية، إنما يعكس التزام مملكة البحرين بالمسؤولية الوطنية في إطار التعاون بين مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وذلك بالشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص ومنظمات



شركة البحرين الوطنية القابضة (ش.م.ب.)

### إعلان توزيع الأرباح النقدية لعام ٢٠٢٢

يسر مجلس إدارة شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب. دعوة السادة المساهمين الكرام المقيدين أسماؤهم في سجل الأسهم في يوم الاستحقاق الموافق الخميس ٢٣ مارس ٢٠٢٣ إلى الترتيب عن طريق الخط الساخن المذكور أدناه أو من خلال (Skiplino) لحجز موعد مسبق مع مكتب مسجل الأسهم ووكيل الأرباح السادة/ شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة) لتسلم الأرباح النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ابتداءً من يوم الأربعاء الموافق ٥ أبريل ٢٠٢٣ ، على أن يصطحبوا معهم في يوم الموعد المحدد بطاقة الهوية وجواز السفر وشهادات الأسهم الأصلية. أما المساهمون الذين أجروا ترتيبات مسبقة مع مسجل الأسهم ووكيل الأرباح السادة/ شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة) لتسلم الأرباح النقدية من خلال التحويل المصرفي (IBAN) ، فسيتم إيداع أرباحهم النقدية مباشرة في حساباتهم المصرفية.

عنوان مسجل الأسهم ووكيل الأرباح:

السادة / شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة)

مرفأ البحرين المالي - بوابة الرفأ (الطابق الرابع)، شارع الملك فيصل

مبنى رقم ٣١، طريق ٣٨٣ مجمع ٣٠٥

صندوق بريد ٣٣٠٢، النامة، مملكة البحرين.

الخط الساخن: ٨٧٨٦ - ١٧١ - ٩٧٣

الواتس اب: ٩٧٣ ٣٣١٠٠٠٨

البريد الإلكتروني: edividend@bahrainclear.com

فاروق يوسف المؤيد

رئيس مجلس الإدارة